

الإصلاح الذي أنشده للأزهر

عمادة المال

للأستاذ عبد الحميد عنتر

رسالة الأزهر قديماً

من تأدية رسالته على الوجه الأكمل ، أحييت أن أئين على صفحات « الرسالة » ما عنى لي من وجوه الإصلاح ، وما أراه أنفع الوسائل لأداء الرسالة العلمية الدينية ، على الوجه الذي « يحقق آمال الإسلام والمسلمين » . فأقول محاولاً الإيجاز ما استطعت ، وما توفيقى إلا بالله .

لا مرء في أن علماء الأزهر القدامى ، حملوا أمانة العلم ، وأدوها أحسن الأداء ، وضربوا للناس المثل الأعلى في الجد والنشاط ، والتوفر على الدرس والتحصيل ، وتطبيق أقوالهم الطيبة ، على أفعالهم الحميدة ، مع تفملق في البحث ، واستقلال في الرأي ، وجهر بالحق ، وسمو في الخلق ، ورضاً لم يخالطه سخط ، وقناعة لم يتطرق إليها طمع ، وإخلاص لم يشبه رياء .

لله درهم ! نشروا العلم وأحبوا الفضيلة ، وحافظوا على لغة الكتاب المنزل . فدرسوا وعلموا ، وصنفوا وألفوا ، وخصوا ومحضوا ، حتى تركوا لمن بعدهم ثروة كبيرة من التأليف في شتى العلوم ، تعد بحق مفخرة لهم ، في عصر كاد ينطمس فيه نور العلم ، ويخبو فيه مصباح الفكر ، لولا نفحة سماوية ، وروح علوية إلهية . جزاهم الله عن العلم والدين خير الجزاء .

ومما تجب ملاحظته أن نفسية الأمة إذ ذاك ، كانت أكبر معين للعلماء على أداء مهمتهم ، وتبليغ رسالتهم على الوجه الذي سلف بيانه ، والتاريخ أعدل شاهد على ذلك ؛ وأن هذه النفسية قد تغيرت الآن تغيراً طفت فيه المادة على المعاني الروحية ، وأصبح الناس لا يقدرون العالم لعلهم وأدبه ، أو سمو نفسه وطهارة قلبه وصالح عمله ؛ بل إنما يقدرونه لئال أو جاه ، أو منصب أو رئاسة . ومن هنا وجب « أن تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا » ، وأن تتغير وسائل تأدية الرسالة العلمية الدينية ، طبقاً لروح العصر الذي نعيش فيه . وذلك ما سأبينه في رسالة الأزهر الجديدة .

نظام الأزهر الحالي

إن من ينكر نظام الأزهر الآن ، كمن ينكر الشمس في رابعة النهار ، ولا يجروء على ذلك إلا الجاهل المتعالي الذي لا يضير الشمس إنكاره ، ولا يغير الحقيقة جحوده واستهتاره .

[وسيكون للجامعة الأزهرية نصيب كبير من اهتمام حكومتى ، فتبنى بإصلاح نظم النعام فيها إصلاحاً يسير روح العصر ، ويحفظ لهذا المعهد الكبير صفته الدينية ، ويهوى له من الوسائل ما يمكنه من أداء رسالته العلمية الدينية ، على الوجه الذى تنشده مصر ، وتحقيق آمال الإسلام والمسلمين . وستوجه الحكومة إلى الوعظ الدينى عناية تناسب ما له من أثر في تهذيب الخلق المصرى ، وما يثله من جهود للإصلاح بين الناس] (من خطبة المرش)

هذا ما جاء في خطاب المرش ، لسنة ١٩٤٢ خاصة بالجامع الأزهر .

وهو على ما يرى القارى قنس من نور الحكمة ، وسراج وهاج من روح الإخلاص الحكومى لهذا المعهد المتيد . ذلك المعهد الذى يحمله ملوك مصر وحكامها ، منذ نشأته الأولى ، إلى أن بلغ من العمر ألفاً من السنين ، والذي له النزلة العليا في نفوس المسلمين بكافة بقاع الأرض ، لأنهم يتمثلون فيه المحامى الأكبر عن دين الله ، (الذى لا تصلح دنيا الناس إلا به) ، والحصن الحصين الذى حفظ ثواب العرب ، من اللغة والآداب والعلوم ، ووقاها عادات الضياع والإهمال ؛ ولأنهم يرون - وزرى معهم - أن النهضة العسكرية في مصر ، والنهضة الخطابية والكتابية ، والنهضة الأدبية والشعرية ، وأستطيع أن أقول : والنهضة الوطنية . كل أولئك النهضة المباركات ، كان الفضل في تدعيمها وتفتيحها للجامع الأزهر . فهل هو كما قال قائلهم الأديب ، الإبن البار بالأزهر ، الأستاذ حسن عبد المال ، صاحب جريدة الإصلاح الحلبية : « الأزهر حصن الدين وينبوع الأدب » (١) .

ولما كان في التصريح الخطير المقتبس من خطبة المرش ، ما يمس نظام التعليم ، وفيه ذكر الوسائل التى تمكن الأزهر

للاصلاح ، وللإصلاح لا غير ... يطلبه الآن لأنه ليس كالأزهرى
فى الزمن السالف ، الذى كانت تهدى إلى بيته الهدايا ، من كل
« ما تشهيه الأنفس وتلذ الأعين » . يطلبه لأنه يرى أن كل
شئ فى هذه الحياة الصاخبة مفتقر إلى المال . يطلبه ليتساوى
مع غيره ممن يؤدون مثل مهمته ، ويقومون بمثل عمله ، من
رجال التعليم

أما الآن بيان إجمالى لدرجات موظفى الإدارة العامة
بالأزهر ، ودرجات شيوخ كلياته وأساتذتها ومدرسيها وموظفيها
و درجات شيوخ المعاهد الابتدائية والثانوية ومدرسيها وموظفيها .
وبيان آخر لدرجات أمثالهم من موظفى وزارة المعارف بالديوان
العام ، وعمداء كليات الجامعة وأساتذتها ومدرسيها وموظفيها ،
ونظار المدارس الابتدائية والثانوية ومدرسيها وموظفيها . والنظر
إليه يرى البون الشاسع بين هذه الدرجات بالنسبة إلى عمل
أصحابها من الفريقين !

ففى ميزانية الأزهر تتساغر وتتضائل ، وفى ميزانيات
غيره تتعاظم وتتكاثر . ولوشئت أن أذكر البيان التفصيلى مؤيداً
بالأرقام لفعلت ، ولكنى آثرت عدم ذكر شئ من ذلك رعاية
لأزمة ورق الصحف ، ولأن ولادة الأمور يعلمون ذلك علم اليقين .
لذلك أجتزئ بذكر الأمثلة الآتية ، ومنها يتبين الفرق الكبير :
الأول - فى الإدارة العامة : وكيل الجامع الأزهر لم يوضع
فى الدرجة الأولى (التى تعطى لبعض أساتذة الجامعة) إلا فى
سنة ١٩٤٢ مع أن نظيره فى ديوان المعارف يتقاضى مرتب
« مدير عام » ، ومفتش الأزهر فى الخامسة والرابعة لأكثر ،
مع أن مفتشى المعارف ليس فيهم من هو فى أقل من الرابعة .
وكبار المفتشين فى الثانية

الثانى - شيوخ الكليات الأزهرية لم يوضعوا فى الدرجة
الثانية إلا فى سنة ١٩٤٢ ، مع أن هذه الدرجة تعطى لأساتذة
الجامعة ، بل إن بعض هؤلاء فى الأولى كما سبق ! وأما عمداء
الجامعة فهم فى درجة « مدير عام »

الثالث - أساتذة كليات الأزهر ومدرسوها : لم يوضع
أحد من الأساتذة فى الدرجة الرابعة إلا فى سنة ٤٢ ، ولم يكن
أحد منهم فى الثالثة أو الثانية أو الأولى (بالطبع) مع أن أساتذة
الجامعة ودار العلوم فى الثانية والثالثة وليس فيهم من هو فى أقل
من الثالثة

إن من يزور معهداً من معاهد الأزهر الابتدائية أو الثانوية ،
ثم يزور مدرسة من مدارس الحكومة الابتدائية أو الثانوية ،
المؤتمة على أحدث طراز - لا يرى فرقاً واضحاً بين المعهد
والمدرسة ، (إلا الهائم والطرايش)

أما نظام الفصول الدراسية ، ومقاعد الطلاب ، وأدوات
الدراسة : من مصورات جغرافية ، وأخرى زخرفية ، وسبورات
للابيضاح ، وأدوات للرسم ، ومعامل للكيمياء والطبيعة ،
وهياكل بحسمة لدراسة علم الحياة (الأحياء) وقاعات للمحاضرات ،
أقول أما كل أولئك فهو فى معاهد الأزهر ، كما فى مدارس
وزارة المعارف ، وتتمايز المعاهد بأن ما فيها من الطراز الحديث .
وإن من يزور كلية من كليات الأزهر ، لا يرى فرقاً بين أبنية
منها ، وبين كلية الآداب أو الحقوق أو معهد التربية ، إلا من
حيث نظامة الأبنية والموقع الصحى المنتقى ، وضخامة الميزانيات .
ففى فى الأزهر وكلياته متضائلة متواضعة^(١) ، وفى مدارس
الحكومة وكلياتها عظيمة متضخمة . وتكاد طريقة التدريس
فى الأزهر الحديث ، تضاهى الطريقة التى تتبعها مدارس الحكومة
وكليات الجامعة ، وكذلك نظم الامتحانات .

وقد استقر هذا النظام فى الأزهر ، ورسخ فيه رسوخ
الشئم الرأسى ، حتى أصبح من العسير جداً أن يعدل به إلى
أى نهج آخر ؛ لأن رجال الأزهر وطلابه قد اعتبروه تقدماً
وتجديداً ، ومسايرة لروح العصر الحاضر . فالمدول عنه رجوع
بمعهدهم القهقرى ، ووقوع فيما فروا منه قديماً من بلاء !

فمن يحاول رجوع الأزهر كما كان ، كمن يحاول أن يجعل
« النيل » ينبع من شواطئ البحر الأبيض المتوسط ثم يصب
فى أعالي السودان !

فالأزهر لا ينقصه نظام ، ولا يُعزّزه رجال مفكرون ،
أو طلاب نهاء ، وإنما يعوزه إصلاح هذا النظام ، ولا سبيل إلى
إصلاحه إلا المال ؛ ليوّدى به إلى بلاده ، وإلى العالم الإسلامى
رسائله الجديدة

وإذا قال الأزهر الحديث : « المال » ، فهو لا يريد أن
يتكاثر فيه حتى يصبح من أصحاب « الملايين » ! أو الهالك
عليه حتى يكون شغله الشاغل ، ومحجبه الأول ! ولكنه يطلبه

(١) ماعدا معهد فؤاد الأول بأسبوط ، فإنه يز جميع المعاهد ومدارس
الحكومة فى حداثة الطراز ، ونظامة البناء ، وتكامل النظام

التون والشروح والحواشي والتقارير^(١) ، فهي حقاً ثروة علمية هائلة ، جمعت كنوز العلم ، وبيادين الفكر ، وعصارات العقول . لولا ما فيها من حشو لا تسيغه أذهان الناشئين ، ولا يتفق وكثرة العلوم التي لا غنى عنها للطلالين

ألفت تلك الموسوعات في زمن غير زماننا ، ولرجال غير رجالنا . هم عملوا ، وعلينا أن ننقح ما عملوا ؛ لأن ما عملوه لا يروج إلا في سوق الأزهر ومعاذه ، ونحن نريد بضاعة علمية من التأليف ، تروج في سوقنا ، وتغزو سوق غيرنا ، في مصر وفي غير مصر من جميع بلاد العالم

نريد أن تكون كتب الأزهر القديمة ، مراجع علمية ، ومصادر للتأليف ، ومواد ودراسات عالية لمن يريد التضلع من العلم ، والتخصص فيه

ونريد أن تؤلف للدراسة في الكليات والمعاهد الدينية كتب جديدة قيمة في جميع العلوم ، مقتبسة من كتبنا القديمة تجمع المسائل العلمية ، والبحوث النافعة ، مع التنسيق وحسن الترتيب . مراعى فيها أن يمكن استيعاب دراستها في الزمن المخصص لكل مرحلة من مراحل التعليم ، حتى لا تنفط حلقه واحدة من سلسلة المقررات العلمية السنوية ، لكل فرقة من فرق الدراسة . وهذا النوع من الإصلاح لا يعوزنا في تحقيقه إلا المال . أما الرجال فإن في الأزهر الآن عقولاً تستطيع أن تؤلف أنفع كتب « أخرجت للناس » وإني أهيب بولاة الأمر فينا ، أن يبادروا بإخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود ولو بالتدريج ، قبل أن يقل العلماء القدماي ، فتفوت الفرصة السانحة ، تلك الفرصة التي يرجو كل محب الخير الأزهر أن تنهزها حكومة الشعب ، في عصر الملك السعيد ، صاحب الجلالة فاروق الأول ، أبده الله ، وأعز به الدين والوطن .

هــبـر المـجـد هـنـر

(يتبع)

أستاذ بكلية اللغة العربية

(١) وقد تجمع مفردات هذه الأربعة في كتاب واحد

حكم في القضية ن ٣٩١ سنة ١٩٤٣ . جنح الوالي بحسب فؤاد على حسين ثلاثة شهور مع الشغل وغرامة ١٠٠ جنيه والمصادرة والنشر والتعليق والاعلاق لبيعه لما بأزيد من السعر المحدد

حكم في اللجنة رقم ١١٢٦ عكرية حلوان سنة ١٩٤٢ بحسب عبد الفتاح عليان ثلاثة شهور مع الشغل والمصادرة والنشر والتعليق والاعلاق لبيعه (اللعم) بأزيد من السعر المحدد

أما مدرسو كليات الأزهر ، فهم في الدرجات الخامسة والسادسة ، ويحجلى أن أقول : والسابعة ! مع أنه ليس في مدرسي الجامعة من هو في أقل من الخامسة وعلى هذا الفرار الفرق بين شيوخ المعاهد ، ونظار المدارس ، وبين المدرسين والموظفين في كل منهما

فإذا طالب الأزهرى بالمساواة ، فهو طلب عادل ، ومساواة واجبة . وفي هذه المساواة تحقيق للمدالة بين طبقات الأمة ، وراحة لضمير فئة خصصت حياتها لخدمة العلم والدين ولغة العرب فالأزهرى الحديث يطلب المال كما يطلبه غيره ، ليعيش بكرامته ، وينعم بخيرات بلاده كما ينعم غيره

وإذا كانت الدول تنفق الأموال الطائلة ، على الدعاية التي لم تتحقق ثمرتها بلا مقابل — فالأزهر أكبر دعاية لمصر في الشرق والغرب ، بل هي دعاية محققة الفائدة ، بل قد يكون من القضايا المسلم بها ، أن مصر لم تنزع العالم الإسلامى والشرق العربى إلا بفضل الأزهر . فليس بمستغرب إذن أن ينفق عليه للإصلاح ، بسخاء من غير مقابل

ومن يطلب المال ؟ يطلبه من حكومته المادلة الرشيدة ، التي آلت على نفسها أن تصلح شأنه ، وأخذت على عاتقها أن تمكنه من أداء رسالته العلمية الدينية ، وأن توجه عناية خاصة إلى الوعظ والإرشاد

وهذا التمكن وتلك العناية ، لا يقومان إلا على أساس المال . وها أنذا^(٢) أرمم الخطة التي أرجو أن يسير عليها الأزهر في عهده الجديد ؛ لتكون منهاجاً واضحاً لمن يريد الخير والإصلاح لهذه الجامعة الدينية الكبرى . مصدراً ما أورده هنا عن تجارب الماضي وعبره

رسالة الأزهر الجبرية

هي بذاتها رسالته القديمة ، مضافاً إليها ما بلى :

١ — تأليف الكتب العلمية للدراسة . وهذه عقدة المقد في إصلاح نظام الأزهر ، وأعتقد أن كل إصلاح لا يحل تلك العقدة ، لا يؤتى ثمرته المرجوة ، ولا يحقق آمال المسلمين كتب الأزهر الحالية في شتى العلوم ، مجموعات كبيرة من

(١) رجح بعض الفضلاء هذا الرسم الاملائي